

Distr.: General
19 April 2018
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٨٢٣٩ التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبيريا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"بمناسبة انتهاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من إنجاز ولايتها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، يشي مجلس الأمن على الإنجازات الرائعة والتقدم البارز الذي أحرزه شعب ليبيريا وحكومتها من أجل توطيد السلام والاستقرار الدائمين منذ عام ٢٠٠٣ وعلى التزامهما المستمر باحترام العمليات والمؤسسات الديمقراطية وتطويرها. ويشدد مجلس الأمن على التحسينات الهامة التي طرأت على التماسك الاجتماعي والحالة الأمنية العامة في ليبيريا وعلى ما أحرز من تقدم في احترام حقوق الإنسان، وهي عوامل تؤدي كلها أدوارا حاسمة في توطيد السلام والاستقرار.

"وفي هذا الصدد، يشيد مجلس الأمن بحكومة ليبيريا لما قامت به من تحضير وتنفيذ للانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٧ وتوصلها إلى حل سلمي للمنازعات، مما ساعد على إكساب المؤسسات الديمقراطية الليبيرية القدرة على الصمود. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجميع بعثات مراقبة الانتخابات الدولية والإقليمية والمحلية لما قدمته من إسهامات في شفافية العملية الانتخابية وتقييمها في الوقت المناسب. ويشيد المجلس بالمساعدة المتعددة الجوانب التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لعملية الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١٧.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للمساهمة الهامة التي قدمتها البعثة وموظفوها المدنيون وأفرادها النظاميون، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم أثناء عملهم من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية طيلة عمل البعثة الذي استمر أكثر من أربعة عشر عاما في ليبيريا. كما يغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص، السيد فريد ظريف، وجميع الممثلين الخاصين السابقين لليبيريا. ويشيد مجلس الأمن بصمود موظفي البعثة وهم يؤدون واجباتهم خلال فترات صعبة بوجه خاص، من بينها فترة تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤. ويشيد مجلس الأمن بإسهام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة في دعم تنفيذ الولايات التي أنيطت بالبعثة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يجري في غضون عام، وفي حدود الموارد المتاحة، دراسة لدور البعثة في تسوية النزاعات وتذليل التحديات في ليبيريا عن طريق إسهامات المساعي الحميدة



والوساطة السياسية ونظام الجزاءات وغير ذلك من العوامل ذات الصلة، حسب الاقتضاء، التي أتاحت إنجاز ولاية البعثة بنجاح وانتقالها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ويتطلع مجلس الأمن إلى نتائج هذه الدراسة، بما في ذلك المزيد من الدروس المستفادة والتوصيات بشأن أفضل الممارسات المتبعة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تمر بمرحلة انتقال، ويعرب عن اعتزامه النظر في خيارات لأخذها في الاعتبار في سياق عمله الجاري لتعزيز الفعالية العامة لحفظ الأمم المتحدة للسلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالتنفيذ المتواصل لخطة بناء السلام في ليبيريا، المعنونة ”الحفاظ على السلام وتأمين التنمية“ (S/2017/282)، التي قدمها الأمين العام إلى المجلس عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦) بعد إعدادها بالتشاور الوثيق فيما بين الأمم المتحدة وحكومة ليبيريا والشركاء. وينوه مجلس الأمن بالإجراءات المتخذة خلال المرحلة الأولى من الخطة وبداية المرحلة الثانية لدعم التزام حكومة ليبيريا بتطوير القدرات الوطنية الدائمة الضرورية للحفاظ على السلام، ويشجع في هذا الصدد جميع أصحاب المصلحة على تعزيز الجهود للوفاء بالتزاماتهم وتقديم دعمهم للتنفيذ الناجح. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى بذل جهود موسعة من جانب السلطات الليبيرية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وإعادة تنشيط عمليات المصالحة، وتشجيع الإصلاح الزراعي، ودفع الإصلاحات الدستورية والمؤسسية قُدماً، وخاصة في قطاعي العدالة والأمن، وتعزيز المشاركة النشطة للنساء والشباب في بناء السلام، وبسط سلطة الدولة ومد مظلة الخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء البلد، ومواصلة تحسين احترام حقوق الإنسان، وبناء الثقة بين المواطنين الليبيريين والمؤسسات الحكومية.

”ويرحب مجلس الأمن بخطط الحكومة لتشجيع المواطنين على المشاركة أثناء وضعها للامسات الأخيرة على خطة وطنية للتنمية، ويرحب كذلك بالاتساق الإيجابي بين رؤية الحكومة المحابية للفقراء وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي رؤية من شأنها التصدي للفقير في ليبيريا وتحسين الوضع الاقتصادي للأشخاص الضعفاء، ولا سيما النساء والشباب.

”ويطلب مجلس الأمن أن يتيح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعيه الحميدة، حسب الاقتضاء، لحكومة ليبيريا والمنسق المقيم للأمم المتحدة.

”ويشير مجلس الأمن إلى استعراضه الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والالتزامات المنبثقة عنه المبينة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يؤكد من جديد أهمية دور المرأة في بناء السلام، ويكرر التأكيد على الصلة الجوهرية بين مشاركة المرأة المحدية في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها وإعادة البناء بعد انتهائها، وفعالية تلك الجهود واستمراريتها على المدى الطويل، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما في ليبيريا.

” ويعرب مجلس الأمن عن قلقه المستمر لأن النساء والفتيات في ليبيريا ما زلن يواجهن معدلات مرتفعة من العنف الجنسي والجنساني، ويكرر دعوته حكومة ليبيريا إلى معالجة الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمكافحة الإفلات من العقاب ومساءلة جميع الجناة المسؤولين عن هذه الجرائم، وإلى تعزيز التزامها في هذا الصدد، بوسائل منها تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني وتحسين سبل لجوء النساء والفتيات إلى القضاء.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أمر غير مقبول ويؤكد دعمه لسياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها البعثة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين ويشجع الفريق القطري على تعزيز فعالية الضمانات الحالية، لكفالة أن يوضع المستفيدون دائماً في المقام الأول وتيسير اتباع إجراءات على نطاق المنظومة لتحسين المعايير واستعادة الثقة. ويدعو أيضاً الفريق القطري إلى أن يضمن، كما هو موضح في الوثيقة S/2018/344، نقل الادعاءات التي تظل دون حسم حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ إلى الفريق الإقليمي للسلوك والانضباط الموجود في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتوجيه الادعاءات الجديدة عن طريق مكتب المنسق المقيم الذي سيحيلها إلى الفريق الإقليمي للسلوك والانضباط الموجود بالبعثة المتكاملة وإلى إدارة الدعم الميداني لاتخاذ ما هو مناسب من إجراءات الاستعراض والمتابعة.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما لليبيريا بعد انتهاء عمل البعثة. ويسلم مجلس الأمن بالبيان الصادر في ٢٣ آذار/مارس عن مؤتمر ”أوان ليبريا“ وبالالتزام الأمم المتحدة المتواصل تجاه ليبريا من خلال الإبقاء على فريق قطري قوي تابع للأمم المتحدة يتألف من ١٦ وكالة وصندوقاً وبرنامجاً.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مواصلة تقديم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الدعم لليبيريا وهي تشرع في المرحلة التالية من تنميتها بعد انتهاء عمل البعثة، ويشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على مواصلة الاضطلاع بدور هام في دعم بناء السلام والحفاظ عليه في ليبريا. ويقدر مجلس الأمن الدور الهام الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في ليبريا ويشجع مشاركتها النشطة المستمرة.“